الإدارة العامة للجمارك

تعليمات جمركية رقم 37 لسنة 2420

بشأن الاشتراطات والمتطلبات الخاصة بطريقة تحميل البضائع

مدير عام الجمارك:

لوحظ في الآونة الأخيرة قدوم الكثير من الإرساليات دون التقيد بشروط الأمن والسلامة الواردة في التعليمات الجمركية 95 لسنة 2017 حيث ترد الكثير منها على شكل فله ومن ثم لا يتم مراعاة الأنظمة المتعارف عليها حيث تكون البضائع معبئة بطريقة عشوائية مما يجعل مناولتها أمراً صعباً إلى جانب ما يترتب عليه من التأخير وشغل حيز كبير من الساحات فضلاً عن تعرض البضائع إلى التلف أثناء تفتيشها فضلاً عن صعوبة عملية استخراج وتفتيش وإعادة هذه البضائع العشوائية ومالها من تأثير سلبي على سلامة التفتيش وإعاقة موظفي إدارة الجمارك عن القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والتدقيق والمعاينة وفقاً لأحكام الباب الثالث عشر من النظام "القانون" وللدواعي الأمنية قررنا الآتي:

أولاً: على كافة المستوردين التقيد بتستيف البضائع بطريقة مرتبة ورصها على الطبالي وأن تكون الطبالي قابلة للتفريغ والتحميل وليست موضوعة بشكل صوري.

ثانياً: تستثنى بعض البضائع من الشروط المذكورة بالبند (أولاً) أعلاه والتي لا يمكن وضعها على الطبالي بسبب طبيعتها الخاصة والتي يزيد وزنها عن 2 طن أو يزيد طولها عن 2 متر للوحدة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر : (البايبات – المعدات الثقيلة – السيارات والمركبات – قطع غيار السيارات المستعملة – الحيوانات و المواشي – الحديد – الحديد المقلوب – الحديد السكراب – البيوت الجاهزة).

ثالثاً: في حال عدم الالتزام و مخالفة ما جاء بالبند (أولاً) تفرض غرامة بمقدار.

(80 د.ك) – ثمانون دينار كويتي طبقاً لنص المادة (31) من اللائحة التنفيذية البند (3–6).

رابعاً: في حال تكرار المخالفة وعدم الالتزام بما جاء في البند " أولاً " تفرض غرامة بمقدار (400 د.ك) – أربعة مائة دينار كويتي تطبيقاً لنص المادة (30) من اللائحة التنفيذية البند (11)، حيث يعتبر عدم الالتزام بالشروط الواردة في البند " أولاً " إعاقة لموظفي إدارة الجمارك عن القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والتدقيق والمعاينة.

خامساً: تلغى أية بنود واردة في تعليمات أو تعاميم جمركية سابقة تتعارض مع مضمون هذه التعليمات على أن يتم العمل بهذه التعليمات بعد مضي شهر من تاريخ صدورها.

لذا يرجى من السادة المدراء العلم والإيعاز للمختصين لديهم التقيد بما ورد أعلاه.

صدر في 2024/7/24م

مدير عام الإدارة العامة للجمارك.